حزب العدالة والتنمية
Parti de la Justice et du Développement

الأمانة العامة

بلاغ

تعزيز التعبئة الوطنية لمواجهة الجائحة وضرورة احترام الإطار الدستوري والقانوني للجماعات الترابية والكف عن التضييق على عمل منتخبيها، وجعل الانتخابات المقبلة محطة في تطوير المسار الديمقراطي لبلادنا

عقدت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية يوم السبت 16 محرم 1442هـ الموافق05 شتنبر 2020، لقاءها الشهري بطريقة نصف حضورية في أجواء عالية من الأخوة والثقة المتبادلة والوضوح والمسؤولية والنقاش المسؤول، وذلك تحت رئاسة الأخ الأمين العام الدكتور سعد الدين العثماني.

وفي مستهل اللقاء تقدم الأخ الأمين العام بتقرير سياسي مفصل، استعرض في بدايته عددا من المعطيات المرتبطة بالسياق الدولي والإقليمي والصعوبات التي تعترض استقرار المنطقة والتطور الديمقراطي فيها. وتوقف عند تطورات القضية القضية الفلسطينية مسجلا أن التوجه العام الذي تبلور داخل غالبية دول المنطقة هو دعم وإسناد الموقف الفلسطيني وعدم التفريط في الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وعلى المستوى الوطني توقف الأخ الأمين العام عند تداعيات الجائحة على الاقتصاد الوطني والتحديات التي تفرضها، تفرضها، مؤكدا عزم الحكومة على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص مواصلة الإصلاحات الكبرى والعمل على إنعاش الاقتصاد الوطني، مع التأكيد على الأولوية التي توليها الحكومة للجانب الاجتماعي.

وفي السياق السياسي الوطني، أبرز الأخ الأمين العام أن فتح المشاورات حول تنظيم الانتخابات في وقتها المحدد يقدم رسالة إيجابية في اتجاه مزيد من ترسيخ الاختيار الديمقراطي.

وفي آخر كلمته، ذكر الأخ الأمين العام بالاستحقاقات التنظيمية التي تنتظر الحزب في المرحلة المقبلة ومنها عقد الدورة العادية للمجلس الوطني، والاستعداد للمؤتمر الوطني، منوها بالدينامية التنظيمية التي ميزت عمل مختلف الهيئات الحزبية المركزية والموازية والمجالية، والدينامية التأطيرية المتميزة التي عرفها الحزب خلال المرحلة السابقة وإسهامها في حملات التحسيس والتوعية بخطورة الجائحة مؤكدا على تعزيز التلاحم الداخلي وتقويته.

بعد ذلك استمعت الأمانة العامة لعرض هَمَّ الاستحقاقات التنظيمية للمرحلة وخاصة أولويات عمل الإدارة العامة والإعداد لاستحقاق البرنامج السنوي 2021، والحملة الوطنية التحسيسية بالمسؤولية الجماعية في مقاومة الجائحة، وعرض وعرض ثان هَمَّ شأن الجماعات الترابية.

الأمانة العامة

وبعد التداول المستفيض بشأن التقارير المقدمة، خلصت الأمانة العامة للتأكيد على ما يلي:

أولا: تثمين ما ورد في التقرير السياسي للأخ الأمين العام واعتباره مرجعية مؤطرة في التعاطي السياسي والتنظيمي مع معطيات المرحلة وتحدياتها، مع التأكيد على انخراط الحزب في تفعيل دعوة جلالة الملك لكل القوى الوطنية للانخراط في في المجهود الوطني في مجال التوعية والتحسيس وتأطير المجتمع للتصدي لجائحة كوفيد 19، كما تثمن كل المبادرات التي قامت وتقوم بها مختلف هيئات الحزب المركزية والموازية والمجالية، وتنوه على الخصوص بنجاح الملتقى الوطني السادس عشر لشبيبة العدالة والتنمية، وبالندوة العلمية المتميزة التي نظمتها جمعية أطباء العدالة والتنمية ومؤسسة الدكتور عبد الكريم الخطيب حول الوضعية الوبائية بالمغرب.

ثانيا: دعوة المواطنين والمؤسسات والهيئات والمقاولات للالتزام بتدابير الحجر الصحي، وتوفير الشروط الآمنة لمختلف لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والرفع من حس التضامن والمسؤولية الوطنية في التعامل مع الوباء والحذر من تبديد كل الجهد الذي بذلته بلادنا خلال المرحلة الأولى من الحجر الصحي وما تحقق خلالها بفضل تضافر جهود الجميع للحد من الانعكاسات الصحية لهذه الأزمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية كما دعا إلى ذلك جلالة الملك أيده‌الله بمناسبة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب.

ثالثا: التنويه بمختلف التدابير المتخذة من قبل الحكومة في مجال الإقلاع الاقتصادي وخاصة تلك المتعلقة بتحفيز النشاط الاقتصادي ودعم المقاولة الوطنية والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة والمشغلة مثل قطاع السياحة من خلال عقد البرنامج الذي تم عقده مع ممثلي القطاع وتدعو لتمديدها لباقي القطاعات المتضررة، ودعوة الحكومة لمواصلة التشاور مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تترتب عن استمرار الجائحة.

رابعا: تثمين عمل منتخبي الحزب وإسهامهم في مواجهة الجائحة في جميع مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى، وتنوه بجهود رجال ونساء العدالة والتنمية في خدمة التنمية المحلية وتعزيز ثقة المواطنين والمواطنات في المؤسسات المنتخبة، وتدعو لجعل السنة الأخيرة من الولاية الانتدابية سنة للتواصل والإنصات للمواطنين، ومواصلة العمل والإنجاز في كل ما هو ممكن ومتاح لخدمة التنمية وتحسين جودة حياة الساكنة.

خامسا: وإذ تؤكد الأمانة العامة على نهج الحزب القائم على التعاون مع كافة المعنيين بشأن الجماعات الترابية من سلطات محلية و شركاء حزبيين ضمن منطق يستحضر المصلحة العليا، فإنها تنبه إلى ضرورة إشراك مسؤولي الجماعات

الأمانة العامة

الترابية في تدبير المرحلة في احترام اختصاصاتها انطلاقا من المبدأ الدستوري المتمثل في التدبير الحر، ومشمولاته الصريحة والواضحة في القوانين التنظيمية.

وفي هذا السياق، تعبر عن التضامن والدعم والمؤازرة لكل منتخبي الحزب الذين يتعرضون للاستهداف السياسي أو الإعلامي أو الإداري في القيام بمهامهم الانتدابية وأدوارهم التنموية رغم ما يتحملون ويقاسون في سبيل ذلك خدمة لبلدهم، كما تطالب بعدم تعطيل مصالح المواطنين وعدم توقيف البرامج التنموية للجماعات انطلاقا من الهاجس الانتخابي.

سادسا: وفيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، فإن الأمانة العامة تشدد على أن قرار تنظيمها في وقتها رسالة إيجابية في اتجاه احترام الاختيار الديمقراطي، مع التأكيد أن هذه الانتخابات وجب أن تكون محطة لمواصلة تعزيز هذا الاختيار الديمقراطي وإقرار مقتضيات تروم عقلنة المشهد السياسي وتعزيز دور الأحزاب السياسية في أفق إفراز أغلبيات حكومية قوية ومنسجمة ومسؤولة.

سابعا: التنويه بالدينامية التأطيرية والتواصلية للحزب بهيئاته المختلفة، ودعوة المناضلين لمزيد من التعبئة والنضالية وعدم الاستدراج للأخبار الكاذبة والاستهدافات التي تسعى للإيقاع بين مكونات الحزب ومحاولة خلق اصطفافات موهومة، والتأكيد على أن مؤسسات الحزب كانت وستبقى هي الفضاء المناسب للحوار والتفاعل بين الاجتهادات والتقديرات المختلفة، وهي دليل حيوية الحزب ومصدر لإغناء مساره، وتؤكد أن حزب العدالة والتنمية سيظل وفيا لنهجه القائم على استقلالية قراره، ووفيا لمرجعية مؤسساته في عمله السياسي وتدبيره لمختلف الاستحقاقات التنظيمية الداخلية والاستحقاقات الانتخابية وغيرها.

وحرر في: 16 محرم 1442هـ الموافق 05 شتنبر 2020

حزب العدالة والتنمية
النائب الأول للأمين العام
ذ. سليمان العمراني